

فضيلة الشيخ/ تركي آل الشيخ القاضي بالمحكمة الجزائية المتخصصة المكتب القضائي الخامس يحفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

الموضوع: مذكرة رد على الدعوى العامة المقدمة من هيئة التحقيق والإدعاء العام ضد سالم بن عبد الله بن عوض العمري وآخرين فيما سمي بخلية ٣٢.

بالمثل أمام فضيلتكم في الجلسة الماضية بتاريخ ١٢/٥/١٤٣٧ وتسليم المدعى عليه (سالم بن عبد الله بن عوض العمري) لائحة الدعوى العامة المقدمة من هيئة التحقيق والإدعاء العام ضد سالم بن عبد الله بن عوض العمري وآخرين فيما سمي بخلية ٣٢، فإننا تحدثنا للمحامين الذين رغب المتهم بتوكيلهم بغرض الدفاع عنه كل من محمد علي محمد الشخص، وصادق محمد الجبران وطالبنا منهم المثل أمام فضيلتكم من أجل تولي مهمة الدفاع عن المتهم، فأفادونا بأنهم مستعدون لذلك إذا ما توفرت الشروط التي تعينهم على القيام بمهمتهم في الدفاع عن المتهم كما توفره الأنظمة المرعية الإجراء في المملكة العربية السعودية، ومن أجل ذلك كان لهم بعض التمنيات على المحكمة الموقرة أن توفرها لهم مما يعينهم على ذلك ومنها:

١- أن تصدر المحكمة قراراً حاسماً لممثلي وسائل الإعلام بعدم نشر ما يمس المتهمين والمحاكمة والمحامين مما يؤدي إلى تعبئة الرأي العام سلباً ومماً يكون له أثر سلبي في التوجيه السلبي للقضية، وذلك قبل أن يقول القضاء الشرعي كلمته. وهذا أمر يخشى معه الإخلال بعدالة المحاكمة. حيث نشرت الصحف المحلية مرات عديدة ولا زالت تنشر ويتبعها في ذلك وسائل الإعلام العامة والخاصة ما يعد تحريضا صريحا على جميع المتهمين دون وجه حق وفي تجاوز صريح لنظام المطبوعات ولتعليمات المحكمة التي يفترض أن توجه الأطراف المدعى عليهم والمدعي العام ولحضور الجلسة فالغرض من الحضور هو علنية الجلسات وليس نشر ما فيها مما يسيء لمجريات المحاكمة ويؤثر على حيادها واستقلالها.

٢- يرغب السادة المحامون في أن يكون توزيع الجلسات ووقتها معيناً لهم في الدفاع عن موكلهم، وذلك بمنحهم الفرصة الزمنية الكافية لإعداد مذكراتهم وبما لا يتعارض مع مواعيد القضايا الأخرى التي لديهم، خاصة أن عدد المتهمين في هذه القضية ٣٢ شخصا مما يصعب معه التنسيق في الأوقات وتفرغ كل نشاط المحامين لهم، ولذلك يتمنى المحامون على مقام المحكمة الموقر أن تخصص يوماً في كل أسبوعين للنظر في هذه الدعوى ومناقشة متهم واحد في كل جلسة. حيث إن برامج المحامين والتزاماتهم لا تسمح لهم بأكثر من هذه الدعوى.

٣- كما يطلب السادة المحامون حرية الوصول إلى المتهمين بشكل صريح وعملي دون معوقات من أي جهة كانت.

٤- يرغب الإخوة المحامون في أن يتم تحديد أتعاب مجزية لهم، حيث إن هذه القضية بالغة الحساسية وسوف ينالهم منها نصيب من الأذى والتشهير بهم والتهديد في وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا ما حصل فعلاً، وإذا لم يتقاضوا أتعاباً مجزية للدفاع عن المتهمين فسوف يضطرون لأسفين للاعتذار عن هذه المهمة.

٥- يرغب السادة المحامون في أن توفر لهم المحكمة بعض الخدمات اللوجستية التي تسهل مهمتهم في الدفاع ومنها السماح لهم بإيقاف سياراتهم في المواقف الخارجية الملاصقة للمحكمة، والسماح لهم بإدخال هواتفهم المحمولة وعدم تفتيشهم كما هو معمول به في المحاكم العامة. صاحب الفضيلة.. إننا بانتظار رد فضيلتكم لتبليغه للسادة المحامين، أو أن تتفضل المحكمة بالتخاطب المباشر معهم وإبلاغهم بمبرئياتكم حول هذه النقاط، جزاكم الله عنا كل خير. هذا والله يحفظكم ويرعاكم والسلام عليكم ورحمة الله.